RESEARCH | Egyptian Journal of Agricultural Research | Agricultural Economics

An analytical study of the economic and social determinants and the proposed policies to reduce poverty in Egypt

Asmaa Ahmed Ibrahim Koriem *

Address:

Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Centre, Giza, Egypt

*Corresponding author, ***Asmaa A.I. Koriem:-*** nonaala24@yahoo.com

Received:22-12-2022; **Accepted**: 31-12-2022; **Published:** 31-12-2022 **DOI:** 10.21608/ejar.2022.148415.1250

Abstract

The Government of Egypt realized the importance of adopting a comprehensive strategy to reduce poverty, which negatively affects sustainable development, in addition to threatening the stability of society; about two-thirds of the poor live in the rural. About 48.1%, 22.56% of the population of Upper Egypt and Lower, this shows the increasing burden of the geographical development gap. The problem of the research is represented in the following question: What are the reasons that led to the exacerbation of the problem of poverty in Egypt, especially in the rural area, "ruralization of poverty?", and then the research aims mainly to study the most important variables affecting poverty in Egypt and the rural in particular through a number of sub objectives.

The search results showed: Increasing the percentage and numbers of poverty and the poor below the national poverty line in Egypt despite the development efforts, the poverty rates below the national poverty line in Egypt increased from about 24.3% in 1990/1991 to about 29.7% in 2019/2020, and despite the decline in poverty rates It still needs more programs to support the continued decline in poverty rates, the most important variables affecting the phenomenon of poverty in Egypt during the period (1990-2019) through the use of a gradual regression are represented in the unemployment rate, total (% of the total labor force), per capita GDP, according to purchasing power, domestic credit to the private sector (% of GDP). There is an inverse relationship between the Domestic credit to the private sector (% of GDP) and the rate of poverty, as an increase in the Domestic credit to the private sector (Dcps) will lead to a decrease in poverty rates in Egypt by (0.387). GDP per capita: Increasing the average per capita share of GDP in the current prices of the US dollar by one unit, leads to an increase in the poverty rate by 0.264%, this reflects the unfairness in the distribution of national income. The fairness of the distribution is achieved if the inverse relationship between the average per capita GDP and poverty. Where the high average income reflects the success of development plans, but the greatest success is the fair distribution of this income among the members of society, there is a significant positive relationship between the unemployment rate (UNEMPR) and the poverty rate in Egypt. An increase in the unemployment rate by 1% leads to an increase in the poverty rate by 0.384%, as a result of the lack of job opportunities & high unemployment rates will lead to a high rate of poverty in Egypt. The research recommends re-examining the policies that were adopted in facing the problem of poverty through the following, Combating unemployment & strengthening vocational training programs, especially in rural governorates, by aligning education outputs with the needs of the labor market in Egypt. Continuous evaluation of social protection programs to ensure their effectiveness in reducing poverty, & protecting temporary workers during wars, revolutions & epidemics such as the Covid-19 pandemic & expanding programs to rehabilitate productive families "marketing products".Expanding the implementation of lending programs, through the Medium, Small & Micro Enterprise Development Agency to finance projects to increase income. The results showed the importance of the role of education in reducing poverty, especially in Upper Egypt governorates, Focus on small projects as a solution to the poverty problem, providing training courses on small & different crafts, to increase income & reduce poverty & improving standard of living. An assesment of Support Policy, the implementation of consumer prices, ration cards, & fuel subsidies are conditional such as, family's commitment to obtain health & educational services for children, & reduce encroachment on agricultural lands, and activating the role of cooperatives, especially agricultural.

Keywords: poverty rate, policies, unemployment rate, GDP, Egypt

دراسة تحليلية للمحددات الإقتصادية والإجتماعية والسياسات المقترحة للحد من الفقر فى مصر

أسماء أحمد إبراهيم كريم*

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعية، مصر

* **بريد المؤلف المراسل**nonaala24@yahoo.com

الملخص:

أدركت الحكومة المصرية أهمية تبنى إستراتيجية شاملة للحد من الفقر، حيث يمثل الفقر عقبة رئيسية فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى تهديد استقرار المجتمع، حوالى ثلثى الفقراء يسكنون فى الريف بنسبة بلغت حوالى 48,1%، وحوالى 22,56% من سكان ريف الوجه القبلى، وريف الوجه البحرى لا يستطيعون الوفاء بإحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء على الترتيب، وهذا يدل على العبء المتزايد لفجوة التنمية الجغرافية. تتمثل مشكلة البحث في التساؤل التالي: ما هي الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر في مصر وخاصة في الريف " ترييف الفقر" ؟، **ومن ثم** يستهدف البحث بصفة أساسية دراسة أهم المتغيرات المؤثرة على الفقر فى مصر بصفة عامة والريف بصفة خاصة من خلال عدد من الأهداف الفرعية. توصلت نتائج البحث الى زيادة نسبة وأعداد الفقر والفقراء تحت خط الفقر القومى فى مصر بالرغم من الجهود التنموية المبذولة، إزدادت معدلات الفقر تحت خط الفقر الوطنى فى مصر من حوالى 24,3% عام 1991/1990 إلى حوالى 29,7% عام 2020/2019, وبالرغم من تراجع معدلات الفقر الطفيفة فإنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من البرامج الداعمة لإستمرار إنخفاض هذه المعدلات . من أهم المتغيرات المؤثرة على ظاهرة الفقر فى مصر خلال الفترة (1990-2019) من خلال إستخدام الإنحدار المتدرج تتمثل فى معدل البطالة، إجمالى (% من إجمالى القوى العاملة)، نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولى)، الإئتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالى الناتج المحلى)، توجد علاقة عكسية بين الإئتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالى الناتج المحلى) (Dcps) ومعدل الفقر، أى أنه بزيادة (Dcps) بوحدة واحدة سوف يؤدى ذلك إلى إنخفاض معدلات الفقر فى مصر بحوالى (0.387)، وتوضح الإشارة الموجبة لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الى أنه بزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية للدولار الأمريكى بمقدار وحدة واحدة سيؤدى إلى زيادة نسبة الفقر بنحو 264%، ما يعكس عدم وجود عدالة فى توزيع الدخل القومى، حيث تتحقق عدالة توزيع الدخل القومى إذا كانت العلاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والفقر حيث يعبر متوسط الدخل المرتفع عن نجاح خطط التنمية، غير أن النجاح الأكبر هو عدالة توزيع هذا الدخل بين أفراد المجتمع. توجد علاقة طردية معنوية بين معدل البطالة (UNEMPR) ومعدل الفقر فى مصر، حيث أن زيادة معدل البطالة بنسبة 1% تؤدى إلى الزيادة فى معدل الفقر بنسبة بلغت حوالى 0,38%، نتيجة عدم وجود فرص عمل وإرتفاع معدلات البطالة سيؤدى إلى إرتفاع معدل الفقر فى مصر.

الكلمات المفتاحية: معدل الفقر ، السياسات ، معدل البطالة ، الناتج المحلي الإجمالي ، مصر.

المقدمة :

إستحوذ الحد من الفقر على إهتمام السياسيين والإقتصاديين، كأحد الأبعاد الرئيسية فى برامج الحماية الإجتماعية وخطط التنمية التى تتبناها الحكومة المصرية، حيث يمثل الفقر عقبة رئيسية فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة وزيادة معدلات النمو الإقتصادى، كما يؤدى الفقر إلى تعطيل القدرات، وضعف الخيارات مما يؤدى إلى الإفراط وسوء إستخدام الموارد المتاحة، كما يهدد الفقر إستقرار المجتمع حيث يسبب الإضطرابات "الثورات" الإجتماعية، والإضطرابات السياسية، مما يوضح عدم جدوى البرامج والسياسات الإقتصادية الكلية فى الحد من الفقر، ولذلك إحتل هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام 2030 خاصةً فى الريف لوجود غالبية الفقراء فى الريف المرتبة الأولى، من خلال تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمواطنين، إعتماداً على سياسات عامة وبرامج خاصة، بالإضافة إلى الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص للحد من معاناة الفقراء.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث فى أن القضاء على الفقر هو الهدف الأسمى للتنمية، كما تتفق مع توجهات سياسة الحماية الإجتماعية المصرية لمواجهة مشكلة الفقر، حيث تهتم بأكثر الفئات الإجتماعية ضعفاً وهشاشة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية كالفقراء بصفة عامة والنساء والأطفال وكبار السن والمعاقين بصفة خاصة، وتتمثل الأهمية العملية للبحث فى تقديم معلومات وتوصيات لمساعدة متخذى القرار فى وضع سياسات إقتصادية للحد من الفقر.

مشكلة البحث :

إتسمت مستويات الفقر فى مصر بكونها متقاربة بين الريف والحضر خلال الستينات، ثم بدأت الفجوة بينهما تتسع منذ السبعينات وحتى الآن، ووفقا للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة عام 2030[1]()، وهو خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015، وهو ما لم يتم إنجازه حتى الآن، فقد إرتفعت معدلات الفقر عام 2018 إلى حوالى 32,5 % من عدد السكان أى بزيادة 4,7% مقارنةً بعام 2015 حيث بلغت حوالى 27,8% (الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، 2019) ، وبالرغم من إنخفاض معدلات الفقر عام 2020/2019 لحوالى 29,74 % من عدد السكان، إلا أن ثلثى الفقراء يسكنون فى الريف حوالى 48,1%[2] وحوالى 22,56% من سكان ريف الوجه القبلى وريف الوجه البحرى لا يستطيعون الوفاء بإحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء على الترتيب، مما يوضح زيادة عبء الفجوة التنموية الجغرافية لغير صالح سكان الريف عموماً والوجه القبلى خصوصاً، وتتمثل مشكلة البحث فى التساؤل الآتى: **ما هى الأسباب التى أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر فى مصر وخصوصاً فى الريف" ترييف الفقر"؟**

هدف البحث :

يستهدف البحث بصفة أساسية دراسة أهم المتغيرات المؤثرة على الفقر فى مصر بصفة عامة والريف بصفة خاصة من خلال الآتى:

- إلقاء الضوء على بعض المفاهيم المرتبطة بالفقر.
- الوضع الراهن لظاهرة الفقر فى مصر وأبعادها المختلفة.
- دراسة وتحليل محددات الفقر فى مصر للتعرف على أهم الأسباب التى أدت إلى تفاقم الفقر.
- الآثار الإقتصادية والإجتماعية لإنتشار ظاهرة الفقر فى مصر.
- السياسات والإجراءات المتبعة للحد من الفقر فى مصر.
- السياسات المقترحة للحد من الفقر وآليات التخفيف للمساهمة فى تحجيم الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

إستخدم البحث أسلوبى التحليل الإحصائى الوصفى والكمى للوصول إلى نتائج لها مدلول إقتصادى. لتحديد بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التى تؤثر فى ظاهرة الفقر، فقد تم إستخدام الإنحدار المتعدد والإنحدار المتدرج (Stepwise backward)خلال الفترة 1990-2019 ، كما تم الإعتماد على البيانات الثانوية المنشورة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك الدولى، والدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث.

نتائج البحث :

بعض المفاهيم المرتبطة بالفقر:

يساعد تحديد مفهوم الفقر، الشكل رقم (1) فى تخطيط سياسات جديدة للحد من أو القضاء على الفقر، من خلال تحديد من هو الفقير ليستفيد من برامج الحماية والمشروعات، بما يساعد فى كفاءة وفاعلية التخطيط وإستراتيجيات الحد من الفقر وتمكين الفقراء من المشاركة الفعالة**.** وقد عرف البنك الدولى[3] الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحدّ الأدنى من مستوى المعيشة، ويعرف خط الفقر بأنه مقياس رسمى تستخدمه الدول لتعريف من يعيشون تحت هذا المستوى من الدخل بإعتبارهم فقراء. أى أنه تقدير كمى لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان (الغذاء، الملابس، المسكن، النقل) وهو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، وحدد البنك الدولى خط الفقر حصول الفرد على دولار واحد يوميا أو ما يعادل ذلك.

[1] الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير العربى للتنمية المستدامة، العدد الأول، 2015.

[2] بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك 2020/2019

[3] World Bank, World Development Report, 1990 (Oxford: Oxford University Press, 1990).

Figure. 1. Concept of poverty

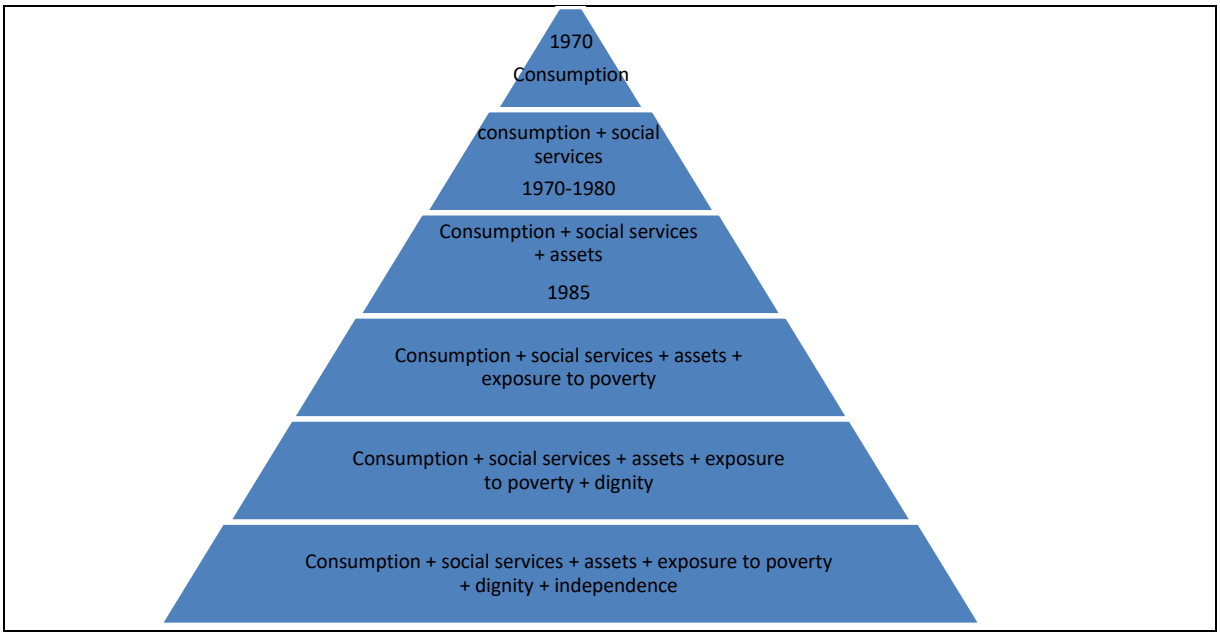

Source: Mostafa Younesi, Analysis of the phenomenon of poverty in Algeria and methods of reducing it (analytical study), Journal of Economic Studies, University of Djelfa, Algeria, Volume (18), Issue (1), 2020, pp. 53-67.

ينقسم خط الفقر[4] إلى **خط الفقر المطلق** ويعرف بأنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتامين الحاجات الغذائية الأساسية والحاجات الغير أساسية وهى التى تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات، الفقر المطلق "الحد الأعلى للدخل" هو 370 دولار للفرد سنويًا، كما يعرف **خط الفقر النسبي** :بأنه من يقل دخله عن قيمة محددة بلغ الحد الأدنى للدخل "الفقر المدقع" حوالى 275 دولار للفرد سنويًا (على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية عام 1985)، وقد حدد البنك الدولى[5] خط الفقر بمقدار دولار للفرد يوميا عام 1985 ثم إزداد لحوالى 1,25 دولار للفرد يومياً عام 2005.

الوضع الراهن لظاهرة الفقر فى مصر وأبعادها المختلفة: بدأت الحكومة المصرية منذ عام 1958، فى قياس دخول المواطنين بشكل شبه دورى وعلى أسس علمية، حيث صدر أول بحث للدخل والإنفاق، كانت مستويات الفقر متقاربة بين الريف والحضر خلال الستينات، ثم بدأت الفجوة بينهما تتسع منذ السبعينات وحتى الآن، وبلغ خط الفقر نحو7220 جنيه عام 2006 [6] ، ويعبر خط الفقر القومى LPL (Lower Poverty Line) عن تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد أو للأسرة، وبلغ متوسط خط الفقر المدقع، والكلى للفرد فى جمهورية مصر العربية حوالي 550 و 857 جنيه/شهريا عام 2020/2019 ويوضح الشكل رقم (2) زيادة نسبة وأعداد الفقر والفقراء تحت خط الفقر القومى فى مصر بالرغم من الجهود التنموية المبذولة، حيث إزدادت معدلات الفقر تحت خط الفقر الوطنى فى مصر من حوالى 24,3% عام 1991/1990 تشمل 12,8 مليون نسمة إلى حوالى 32,5% عام 2017/ 2018، ثم إنخفضت إلى حوالى 29,7% عام 2020/2019 بنسبة إنخفاض قدرها 2,8% بالمقارنة بعام 2017/ 2018, وبالرغم من تراجع معدلات الفقر الطفيفة فإنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من البرامج الداعمة لإستمرار إنخفاض هذه المعدلات .

[4] H. El Laithy, «The Gender Dimension of Poverty in Egypt,» (A Background paper prepared for the Egyptian National Report on Women, Egypt, 2000), p. 9.

[5] تقرير البنك الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى 2018/2011.

[6] شوقى امين عبدالعزيزسليم، **دراسة اقتصادية لمستويات وتوزيعات الدخول المزرعية فى بعض محافظات جمهورية مصر العربية**، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، المجلد 86، العدد(3)،2008.

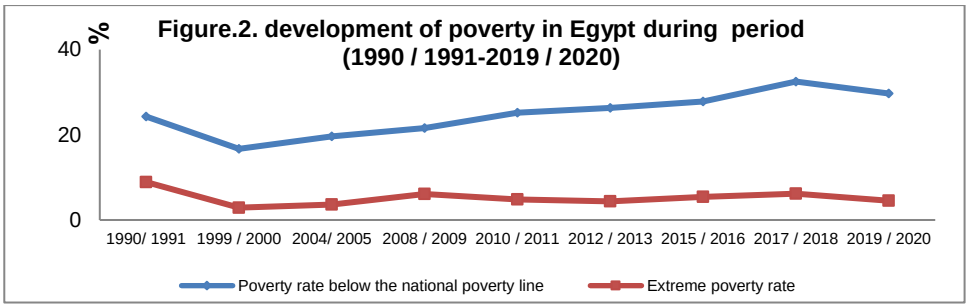

وبدراسة الإتجاه الزمنى العام لتطور نسبة الفقراء تحت خط الفقر الوطنى خلال فترة الدراسة، أشارت نتائج الجدول رقم (1) إلى وجود إتجاه عام متزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائيا بلغ حوالى 1,44% وبلغ معدل التغير السنوى حوالى 5,8% من متوسط نسبة الفقراء تحت خط الفقر الوطنى، هذا وقد ثبتت معنوية قيمة (F) المحسوبة عند مستوى معنوية 1%. بالإضافة إلى إنخفاض معدل الفقر المدقع على مستوى الجمهورية من حوالى 8,9% عام 1991/1990 إلى حوالى 6,2% عام 2018/2017 ثم إلى حوالى 4,5% عام 2020/2019، وقد يرجع ذلك إلى الإصلاحات الإقتصادية التى نفذتها الدولة وركزت فيها على البعد الإجتماعى للتنمية، كما أشارت نتائج الجدول رقم (1) إلى وجود إتجاه عام متزايد بمقدار سنوى غير معنوى إحصائياً بلغ حوالى 0,19%، وبلغ معدل التغير السنوى حوالى 4,17% من متوسط **نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع**.

Table. 1. General trend Equations of the percentage of the poor below the national and extreme poverty line in Egypt during the period (1990-2019).

Statement	unit	Equations of the general trend	R^2	F	%
percentage of the poor below the national poverty line	%	Ŷi= 17.7 + 1.44 Xi **(3,51) **(7,62)	58,5	**12,3	5,8
percentage of the poor below the extreme poverty line	%	Ŷi= 3.72 + 0.19 Xi (1,53) **(5,15)	14,3	2,33	4,17

Source: Calculated from the data of the Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Income and Expenditure Research, separate issues.

التوزيع الجغرافى للفقر فى مصر: يتوزع الفقر داخل مصر بصورة غير متساوية من الناحية الجغرافية، الشكل رقم(3)، تتمثل بالفرق الكبير بين الريف والحضر(مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك، أعداد مختلفة) و يعد ريف الوجه القبلى هو الإقليم الأفقر فى مصر، حيث تصل نسبة الفقر إلى حوالى 48,15%، يليه الريف عموما بنسبة بلغت حوالى 34,78%، وبلغت نسبة الفقر فى الحضر حوالى 22,95%.

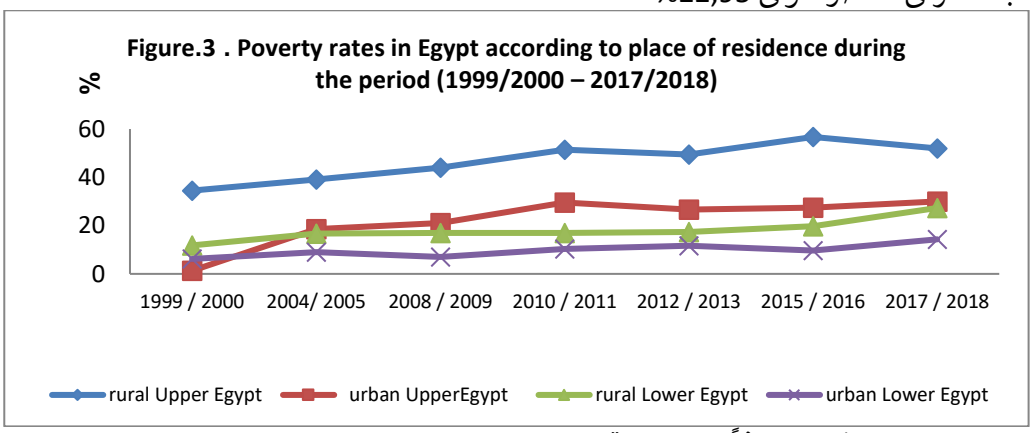

مقارنة بين معدلات الفقر فى مصر وفقًا لمحل الإقامة خلال الفترة (2018/2017 – 1997/1996): تتسم ظاهرة الفقر فى مصر بالبعد الجغرافى "المكانى" ، والجدول رقم (2) يوضح أن حوالى 49,6% من الفقراء يسكنون الريف فى تعداد 1996 مقابل حوالى 32% فى تعداد 2017، مما يوضح تردى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فى الريف.

Table. 2. Poverty rates in Egypt according to place of residence during the period (1996/1997 - 2017/2018).

Statement	rural			urban			Total			The difference between percentage of the rural poor to the urban poor		
	male	female	Total	male	female	Total	male	female	Total	male	female	Total
1996	36,4	63,3	49,6	19,9	33,9	26,7	29	50,2	39,4	16,5	29,4	22,9
2006	37,4	47,1	37,1	16,1	24,9	20,4	22,4	37,3	29,7	21,3	22,2	16,7
2017	25,9	38,9	32	15	20,3	17,7	21,1	30,8	25,8	10,9	18,6	14,3

Source: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Population Census for the years 1996, 2006, 2017.

مستوى الفقر بمحافظات الجمهورية عام 2017/ 2018: يعد ريف الوجه القبلى هو الإقليم الأفقر فى مصر، حيث تبلغ نسبة الفقر حوالى 48,15%، (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك 2020/2019). وبلغ مستوى الفقر بمحافظات الجمهورية عام 2017/ 2018 حوالى 32,5%، والجدول رقم (3) يوضح أن محافظة أسيوط إحتلت المرتبة الأولى فى نسبة الفقر بنسبة بلغت حوالى 66,7%، وفى المرتبة الثانية محافظة سوهاج بنسبة بلغت حوالى 59,6%، ثم الأقصر فى المرتبة الثالثة بنسبة فقر بلغت حوالى 55,3%، ومحافظة المنيا فى المرتبة الرابعة بحوالى 54,1%، أما أقل نسبة للفقر فى مصر بلغت حوالى 7,6% بمحافظة بورسعيد. ومن ذلك **يتضح تركز بؤر الفقر فى** محافظات أسيوط، سوهاج، الأقصر، المنيا، فقد بلغ متوسط معدل الفقر حوالى 58,9%، الأمر الذى يرجع إلى كونها من المحافظات المهمشة التى لا يتوفر لها إستثمارات كافية فى مجالات التعليم والصحة والبنية الأساسية.

المحافظات الأولى بالرعاية: يوضح الجدول رقم (3) إختلاف حدة معاناة السكان نتيجة الفقر فى جميع المحافظات، وأن أغلب المحافظات المصرية إرتفعت بها نسبة الفقراء خلال الفترة (2000/1999 – 2018/2017) ماعدا محافظتى بنى سويف والفيوم. وتتضمن المحافظات الأولى بالرعاية محافظات الأقصر، البحيرة، المنيا، أسوان، مما يوضح أن محافظات الصعيد أكثر تعرضاً للعوامل السلبية المؤثرة فى مستوى الدخل وتفاوته.

Table 3. Development and comparison of the poverty rate in the governorates of Egypt.

governorate		2000/1999	2018/2017	change between 1999/2000and 2017/2018
Governorates increased rate of poverty	Luxor	2,0	55.3	53.3
	Behera	8,0	47.7	39.7
	Minya	21,0	54.1	33.1
	Aswan	19,0	46.3	27.3
	Ismailia	6,0	32.4	26.4
	Cairo	5,0	31.1	26.1
	Giza	13,0	34,0	21,0
	Qena	22,0	41.2	19.2
	Sohag	41,0	59.6	18.6
	Suez	2,0	20,0	18,0
	Alexandria	6,0	21.8	15.8
	Assuit	52,0	66.7	14.7
	Damietta	0,0	14.6	14.6
	Kafr El-Sheikh	5,0	17.3	12.3
	Qalyubia	8,0	20.1	12.1
	Sharkia	13,0	24.3	11.3
	Menoufia	19,0	26,0	7,0
	Port Said	1,0	7.6	6.6
	Gharbia	7,0	9.4	2.4
	Dakahlia	15,0	15.2	0.2
Governorates reduced poverty rate	Bani Sweif	47,0	34.4	12.6-
	Fayoum	31,0	26.4	4.6-
Republic		16.7	32.5	15.8

Source: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Household Income, Expenditure and Consumption Survey , years 1999/2000, 2017/2018.

أهم سمات وخصائص الفقراء فى مصر:

حجم الأسرة: يعتبر حجم الأسرة أحد أهم العناصر الملازمة للفقر "سبب ونتيجة للفقر فى نفس الوقت"، لتأثيرها على الإحتياجات الإستهلاكية للأسرة وقدرتها على تلبية تلك الإحتياجات، ويتضح من الشكل رقم (4) زيادة نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة، لأنه ليس لدى الأسر الفقيرة الحماية الإجتماعية الكافية، وزيادة عدد الأطفال بإعتبارهم مصدراً للدخل ، حوالى 80,6%[7] من الأفراد الذين يعيشون فى أسر بها 10 أفراد أو أكثر هم فقراء، وحوالى 48,1% من الأفراد الذين يعيشون فى أسر بها 6-7 أفراد هم فقراء، مقارنةً بحوالى 7,5% من الأسر التى بها أقل من 4 أفراد هم فقراء.

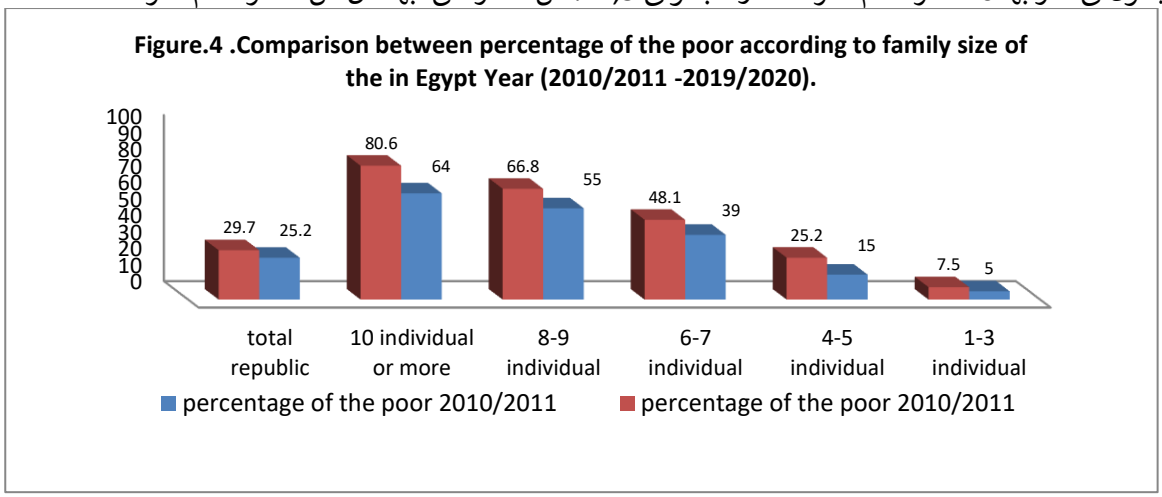

Figure.4 .Comparison between percentage of the poor according to family size of the in Egypt Year (2010/2011 -2019/2020).

الصحة: بلغ متوسط إنفاق الأسرة المصرية سنوياً على الخدمات والرعاية الصحية حوالى 6408 جنيه عام 2020/2019، تمثل حوالى 10,4% من إجمالى إنفاق الأسرة السنوى. وصدر قرار رئاسى بقانون رقم 127 لسنة 2014[8] فى شأن تنظيم التأمين الصحى على الفلاحين وعمال الزراعة **حيث** تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى[9] تقديم خدمات العلاج والرعاية الطبية فى جهات العلاج التى تحددها داخل أو خارج وحداتها للفئات المشار إليها فى المادة الأولى.

توزيع الدخل: توزيع الدخل ما بين عوائد العمل وعوائد الملكية. يوضح بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك 2020/2019، والشكل رقم (5) أن الدخل من العمل هو المصدر الرئيسى لدخل الأسرة يساهم بحوالى 63,6%، ويُعد مؤشر على معدل أعلى للعدالة والمساواة فى توزيع الدخل ومعدلات فقر أقل، وفى المرتبة الثانية التحويلات الجارية تمثل حوالى 23,7%، وتزداد نسبة الدخل من العمل فى الريف مقارنة بالحضر، حيث بلغت حوالى 65,3%، 62,1% فى الريف والحضر بالترتيب.

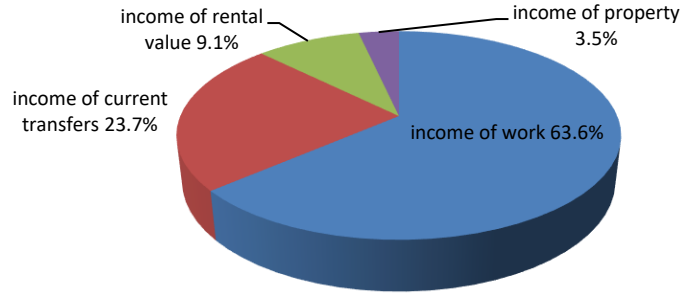

Figure .5 . relative distribution of annual income of the family according to the sources of income in Egypt ,year 2019/2020

إرتفاع معدل الخصوبة : مازالت الأطفال تمثل مصدر رزق للفقراء، لذا يرغبون فى إنجاب المزيد منهم، مما يؤدى إلى إنتشار عمالة الأطفال.

[7] بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك، 2020/2019.

[8] الجريدة الرسمية، العدد 37 مكرر (ج) فى 17 سبتمبر سنة 2014.

[9] مادة 1 من قانون التأمين على الفلاحين وعمال الزراعة.

الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائى: يؤثر ويتأثر الفقر بالزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائى، حيث أن نمو الإنتاجية الزراعية له آثار إيجابية على الفقراء حيث يؤدى إلى إنخفاض أسعار المواد الغذائية للمستهلكين، وإرتفاع دخل للمنتجين.

إرتفاع مستوى الفقر فى الأسر التى تعيلها إناث: مؤشرات فجوة الفقر وحدة مؤشراته أعلى بين الأسر التى تعيلها إناث مقارنة بالعائلات التى يعيلها ذكور.

الحالة التعليمية لعائل الأسرة: تنخفض نسبة الفقر كلما إرتفع مستوى التعليم، والشكل رقم (6) يوضح أن الأفراد الذين يحملون شهادات جامعية فأعلى مستوى معيشتهم مرتفع، ونسبة الفقر منخفضة مقارنةً بالأميين، حيث بلغت نسبة الفقراء بين الأميين حوالى 35,6% مقابل حوالى 9,4% لمن حصل على شهادة جامعية عام 2020/2019، كما بلغت نسبة الفقراء بين حاملى الشهادات فوق المتوسط حوالى 15,2%، وبلغت النسبة بين من حصلوا على شهادة ثانوية حوالى 17,4%، وبلغت بين الحاصلين على شهادة تعليم أساسى حوالى 33,1% فى 2019/ 2020.

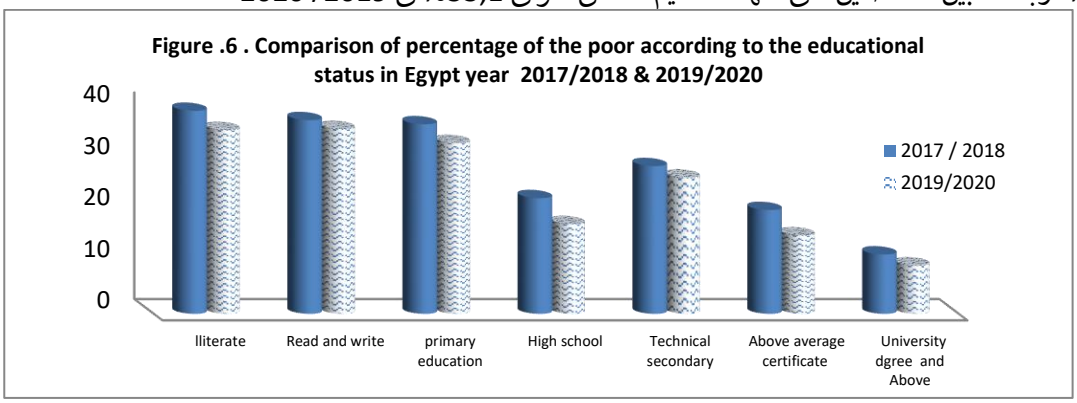

الحالة التعليمية طبقاً للنوع والعمر: تبلغ نسبة الإلتحاق بالتعليم بين الإناث فى الأسر الفقيرة اللاتى تتراوح أعمارهن من6 - 15 سنة حوالى 94,2% عام 2020/2019 مقارنةً بحوالى 92,6 % عام 2018/2017، (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك، 2020/2019). بينما تبلغ نسبة الإلتحاق بالتعليم بين الذكور فى الأسر الفقيرة، حوالى 95,2% عام 2020/2019 مقارنةً بحوالى 94,36% عام 2017/ 2018. بينما تبلغ نسبة الإلتحاق بالتعليم بين الإناث فى الأسر الفقيرة اللاتى تتراوح أعمارهن من 16-18 سنة حوالى 69,1% عام 2020/2019 مقارنةً بحوالى 66,4% عام 2018/2017، بينما تبلغ نسبة الإلتحاق بالتعليم بين الذكور فى الأسر الفقيرة حوالى 76,7% عام 2020/2019 مقارنةً بحوالى 76,2% عام 2018/2017، مما أدى إلى إنتشار عمالة الأطفال.

معامل جينى: يعبر معامل جينى عن عدم المساواة فى توزيع الدخل والذى بلغ حوالى 0,38 فى منتصف السبعينات، وبلغ حوالى37,0 عام1991/1990، كما بلغ حوالى 29,0 عام 2018/2017، وحوالى 0,32 للحضر، بينما تنخفض إلى حوالى 0,25 للريف مما يوضح إرتفاع عدم المساواة فى مستويات المعيشة فى الحضر مقارنةً بالريف.

Table. 4. value of the Gini coefficient for the distribution of income and expenditure in Egypt according to place of residence during the period 1990/1991-2017/2018.

Statement	value of the Gini coefficient of household income			value of the Gini coefficient for household Expenditure .		
	rural	**urban**	**Total**	**rural**	**urban**	**Total**
1991/1990	0,3325	0,3961	0,3747	0,2348	0,2758	0,2956
1996/1995	-	-	0,343	0,2734	0,3209	0,3089
2000/1999	0,282	0,734	0,3605	0,2565	0,351	0,338
2005 /2004	0,2718	0,3564	0,330	0,244	0,330	0,3067
2009/2008	0,22	0,34	0,30	0,242	0,3162	0,2922
2011/2010	0,24	0,34	0,31	0,24	0,34	0,252
2013/2012	0,33	0,24	0,31	0,24	0,33	0,263
2016/2015	0,31	0,25	0,30	0,25	0,31	0,278
2018/2017	0,32	0,25	0,29	0,25	0,32	0,320

Source: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Income, Expenditure and Consumption Survey, various issues.

توزيع الفقراء وغير الفقراء وفق الإستقرار فى العمل فى مصر خلال الفترة 2011/2010 - 2018/2017 : يتضح من الشكل رقم (7) وجود إرتباط بين الإستقرار فى العمل وحالة الفقر، حوالى 38% من الفقراء يعملون بشكل غير دائم (متقطع)عام 2011/2010، بينما حوالى 2% من غير الفقراء يعملون بشكل غير دائم (متقطع) 2018/2017.

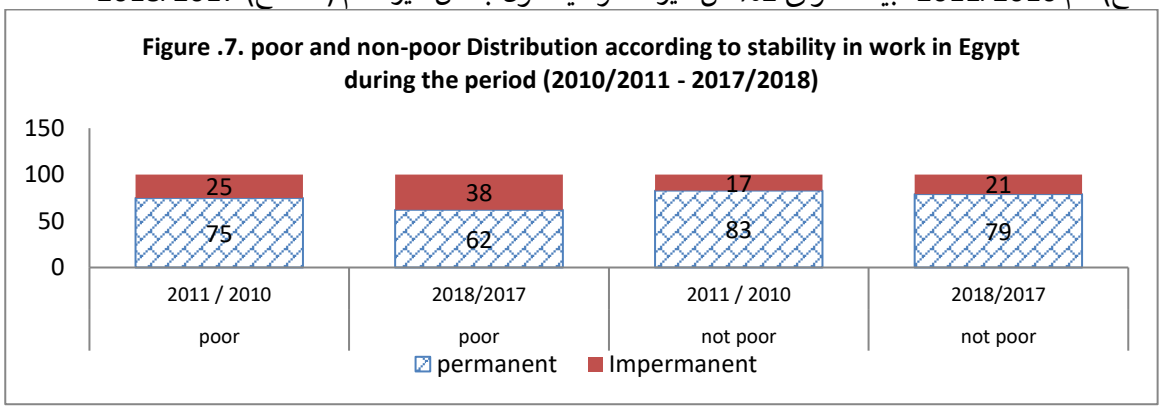

أهم الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الفقر فى مصر: تتسم العلاقة بين الفقر وأسبابه بأنها علاقة ثنائية الإتجاه، كما ترتبط إرتباطا وثيقاً مع بعضها البعض، كما يلى:

فشل إستراتيجيات التنمية فى تحقيق أهدافها: إستهدفت إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 تحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وبالرغم من ذلك فإن من أهم أسباب الفقر[10] فى مصر هو الإنحياز المستمر للحضر فى إستراتيجيات التنمية التى تم وضعها وقد أدى هذا إلى إهمال القطاع الزراعى الذى يعيش عليه أغلبية السكان وهو المصدر الرئيسى لمعيشتهم الريفية. ويتضح من الجدول رقم (5) أن محافظات الصعيد إنخفضت مساهمتها من حوالى 16% من الناتج المحلى الاجمالى عام 2012 /2013 الى حوالى 12% عام 2017 / 2018.

Table. 5. Relative importance of regions GDP in Egypt during the period 2012/2013-2017/2018.

2018/2017	2013/2012	Statement
41,9	44,5	great Cairo
18,1	14,2	Alexandria
11,2	12,8	delta
17,5	12,6	Suez Canal
5,9	8,2	South Upper Egypt
4,0	5,7	North Upper Egypt
104	2,0	Central Upper Egypt

Source: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Results of Economic Census, 2017/2018.

- **مستوى التنمية الإقتصادية:** إزدادت معدلات النمو الإقتصادى بمتوسط سنوى بلغ حوالى 4,6% خلال الفترة (2015-2018)، كما بلغت نسبة الناتج الزراعى فى مصر حوالى 11,23% من الناتج المحلى الإجمالى عام 2018، كما إزدادت قيمة مؤشر التنمية البشرية (الشكل رقم 8)، وهذه النسب لا تتناسب مع أهمية الحد من الفقر مما ينعكس سلبًا علي القضاء علي ظاهرة إنتشار الفقر في مصر.

[10] United Nations, «Poverty in Focus, What is Poverty?: Concepts and Measures,» (International Poverty Centre, 2006), pp. 13-14, <http://econpapers.repec.org/paper/ipcifocus/9.htm>.

Figure .8. human development index in Egypt during the period (1990-2019).

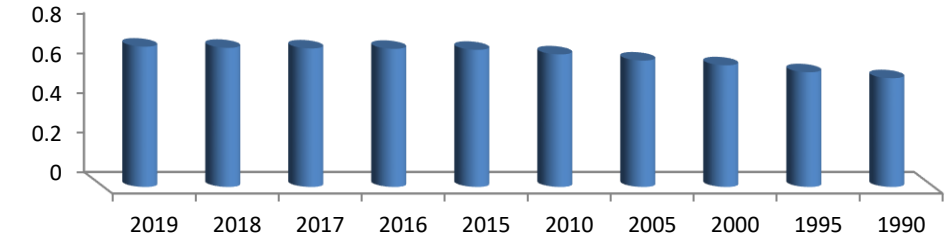

- **زيادة عدد السكان:** يمثل النمو السكانى المضطرد عبء على الجهود المبذولة لخلق فرص العمل، والحد من إرتفاع معدلات البطالة، كما يؤدى زيادة عدد السكان إلى زيادة مستويات سوء التغذية وتدهور مستويات الأمن الغذائى، وزيادة الهجرة من الريف إلى الحضر، والشكل رقم (9) يوضح إنخفاض **معدل الزيادة السكانية (% سنوياً)** خلال الفترة 1990-2020، من حوالى 2,43% عام 1991/1990 إلى حوالى 1,98 % عام 2020/2019، بمتوسط سنوى بلغ حوالى **2,02% سنوياً.**

Figure .9.Population increase rate (% annually) During the period (1990-2020)

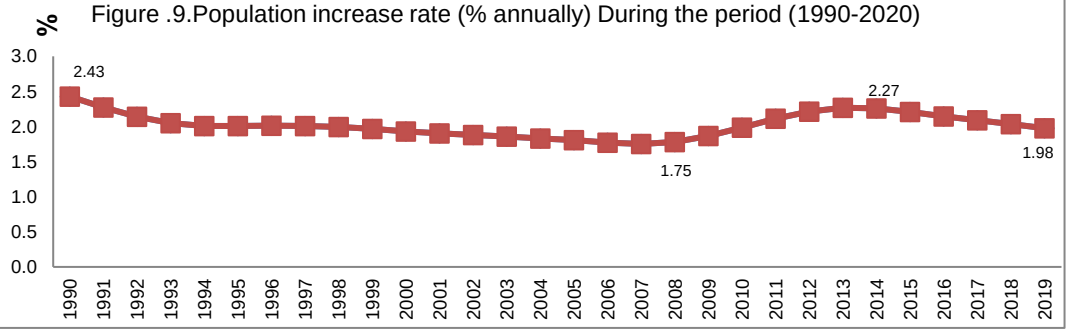

- **زيادة معدل البطالة:** وهم الأفراد من 15-64 سنة، الذين يقدرون ويرغبون فى العمل ، لكنهم لا يجدونه منسوبًا إلى قوة العمل فى نفس الفئة العمرية، وقد بلغ معدل البطالة بين الشباب حوالى 25,7%[11] (حوالى20.5% ذكور، حوالى 38,7% إناث) عام 2017 /2018.
- **إنخفاض مستوى التعليم:** نتيجة إنشغال الفقراء وأبناؤهم بالأعمال اليدوية والزراعية، يصبحون أميين، لتدنى التحصيل العلمى، ولا يمكن القضاء على الفقر إلا بتأمين التعليم لشرائح المجتمع لتتمكن من تحقيق النمو الإقتصادى، حيث تنخفض معدلات الفقر كلما إرتفع مستوى التعليم، فتبلغ نسبة الفقراء بين الأميين حوالى 35,6% مقابل حوالى 9,4% لمن حصل على شهادة جامعية فى 2020/2019، وبلغت نسبة الفقراء بين حاملى الشهادات فوق المتوسط حوالى 15,2%، وبين من حصلوا على شهادة ثانوية حوالى 17,4%، وبلغت بين الحاصلين على شهادة تعليم أساسى حوالى 33,1% فى 2020/2019.
- **إنخفاض مستوى الصحة:** أوضح تقرير لمنظمة الصحة العالمية[12] عام 2020، تدنى معدلات الأطباء البشريين فى مصر (4,5 لكل 10 ألف نسمة) وكذلك هيئة التمريض (19,3 لكل 10 ألف نسمة) مقارنة بمعدلات أغلب أقاليم منظمة الصحة العالمية وكذلك بالمعدل العالمى والبالغ (15,6 و 37,6 لكل 10 ألف نسمة) الأطباء البشريين وهيئة التمريض على الترتيب، ماعدا أفريقيا (3 لكل 10 ألف نسمة**).**
- **تدهور وإنخفاض الإنتاج الزراعى:** تؤثر التغيرات المناخية والجفاف سلبيا على القطاع الزراعى والفقراء، لوجود علاقة قوية بين التدهور البيئى وإنتشار الفقر، فمعظم الفقراء يعيشون فى المناطق الريفية حيث أنها تعتمد على الموارد الطبيعية مثل الأراضى، المياه، والغطاء النباتى، مما يؤدى إلى إنخفاض الإنتاج الشكل رقم (10) ، وإرتفاع الأسعار وإنخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وزيادة التكاليف مثل حفر الآبار وإقامة محطات لتحلية مياه البحر لتوفير المياه والتى تستقطع جزءاً هاماً من ميزانية الدولة ، والتى كان من المفروض توجيهها للتنمية.

[11] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام، مارس 2018.

[12] WHO, Monitoring health for the SDGS, world health statistics, 2020, annex 2, part3

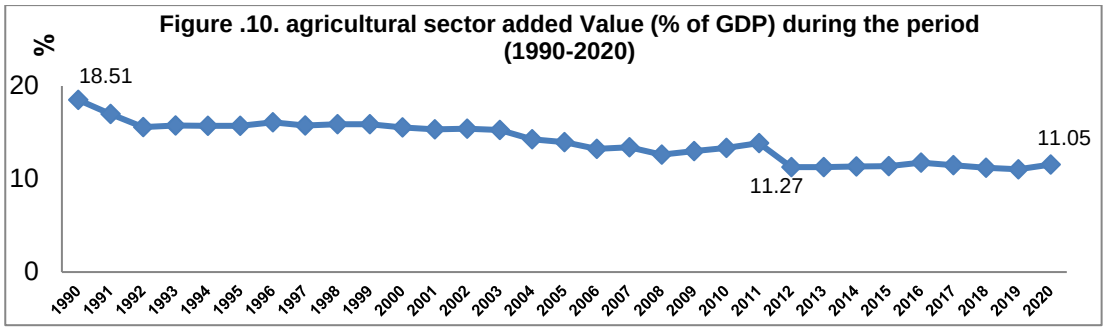

- **الإصلاحات الإقتصادية:** أدى تطبيق الإصلاحات الإقتصادية ضمن برنامج التعديل الهيكلى إلى تكاليف إجتماعية أدت إلى عدم الإستقرار الإجتماعى والفقر، وإرتفاع الأسعار وإنخفاض الدخول، وضعف القوة الشرائية.
- **ضعف مستوى الإدخار والإستثمار:** ضعف مستوى الإدخار نتيجة إنخفاض الدخول، كما أن الإستثمارات منخفضة نتيجة ضعف موارد التمويل والشكل رقم (11) يوضح إنخفاض إجمالى الإدخار (% من إجمالى الناتج المحلى) خلال الفترة**1990**-2020، من حوالى 31,68% عام 1991/1990 إلى حوالى 15,18% عام 2020/2019، بمتوسط سنوى بلغ حوالى 19,65% سنوياً.

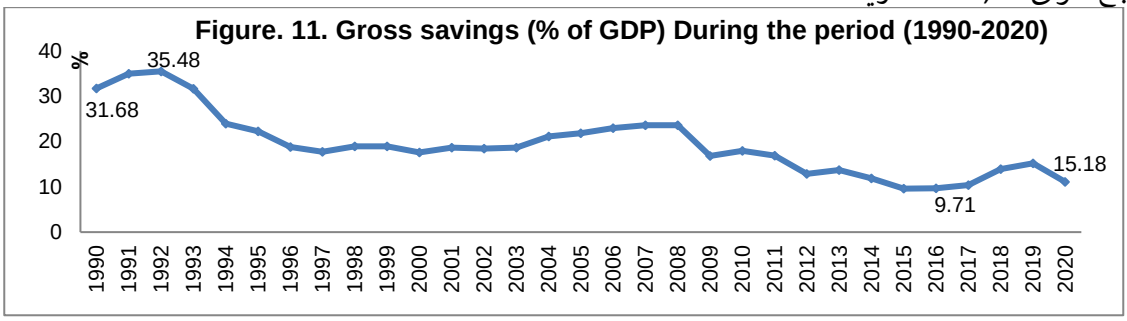

بالإضافة إلى أسباب أخرى من أهمهاعدم الإستقرار السياسى والإجتماعى،الفساد،...الخ

الآثار الإقتصادية والإجتماعية لإنتشار ظاهرة الفقر فى مصر: تتمثل أهم الآثار الإقتصادية لظاهرة الفقر فى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية وإنخفاض مستويات الدخل والإستثمار وإنتشار البطالة وتواضع مستوى الإنتاج والإرتفاع النسبى فى الطاقات العاطلة، والنمو غير المتناسب للسكان، بينما تتمثل أهم الآثار الإجتماعية للفقر فى سوء توزيع الدخل وإرتفاع نسبة الأمية وإنخفاض المستوى الصحى وإنتشار التلوث، إرتفاع مستوى الإعالة فى المجتمع، بالإضافة إلى إنتشار العنف والتطرف.

الآثار المتوقعة لإنتشار الفقر على الفرد والمجتمع: تعانى الأسر الفقيرة من آثار عديدة للفقر على الفرد والمجتمع ومنها :

- **سوء التغذية**: حيث يعانى الفقراء من عدم وجود الغذاء بالكم الكافى وقد لا يكون صحياً، بالإضافة إلى عدم القدرة على تلقى العناية الصحية، الشكل رقم (12).

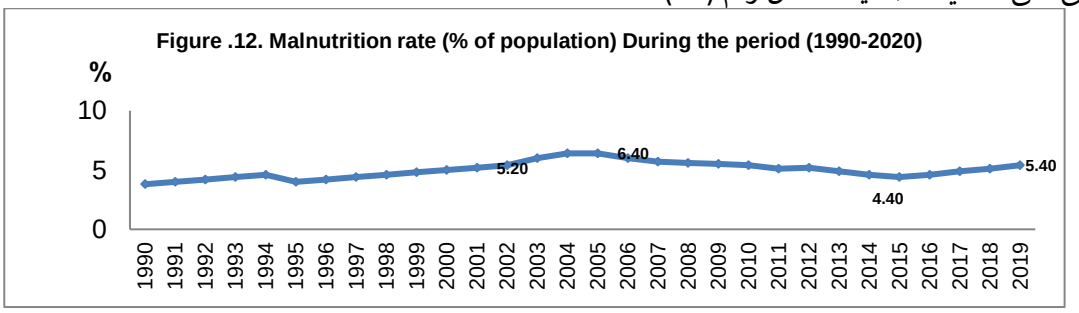

- **التشرد والتسول:** إذ يعانى الفقراء من عدم قدرتهم الحصول على مسكن أو مأوى، مما يدفعهم إلى التسول أو السرقة، ...الخ.

تأنيث الفقر[13]**:** يقصد به أن معدلات الفقر أكثر حدة لدى النساء وأعلى لدى الرجال بسبب إنشغال النساء فى القيام بأدوار الغير مدفوعة الأجر، وهو ما أدى إلى تركز المال فى أيدى الرجال فى مقابل فقر النساء.

- **عمالة النساء والأطفال:** تمارس المرأة المصرية الكثير من الأعمال الزراعية ورعاية المواشى والكثير من النساء لا عائل لهن وتتحمل مسئولية الإعالة بإعتبارهن ربات الأسر، بالإضافة إلى عمل الأطفال.
- **التسرب الدراسى :** تعانى الأسر الفقيرة من التسرب الدراسى ، وآثاره الإجتماعية والإقتصادية.
- **التعدى على الأراضى الزراعية وإنتشار المناطق العشوائية المتخلفة:** أدت الزيادة السكانية وعدم توفر السكن إلى إنتشار التعدى على الأراضى الزراعية والمناطق العشوائية ، وما يترتب عليها من آثار سلبية على الإنتاج الزراعى والأمن الغذائى، الشكل رقم (13).

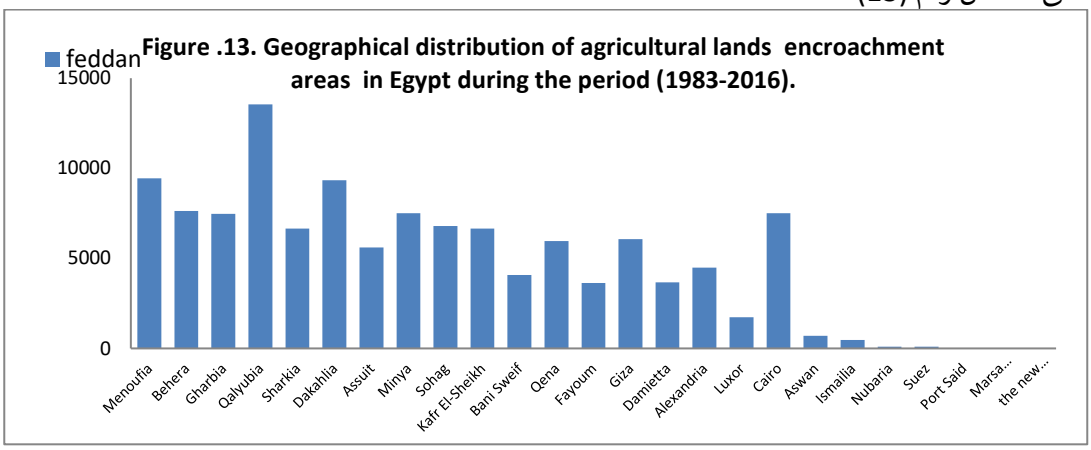

- **التفكك الأسرى** : يؤدى الفقر إلى حدوث الأزمات الأسرية، وعدم الإستقرار العائلى، وإنتشار العنف وحالات الإنفصال .
- **الإصابة بالأمراض والأوبئة والوفاة المبكرة** : حيث أن معظم الأمراض نتيجة سوء التغذية، مما يؤدى إلى الموت الشكل رقم (14)، أو الإنهاك ، مما يوضح التلازم بين الفقر والمرض، نتيجة عدم توافر الغذاء والرعاية الصحية مما يؤدى إلى إنخفاض العمر المتوقع للفرد.

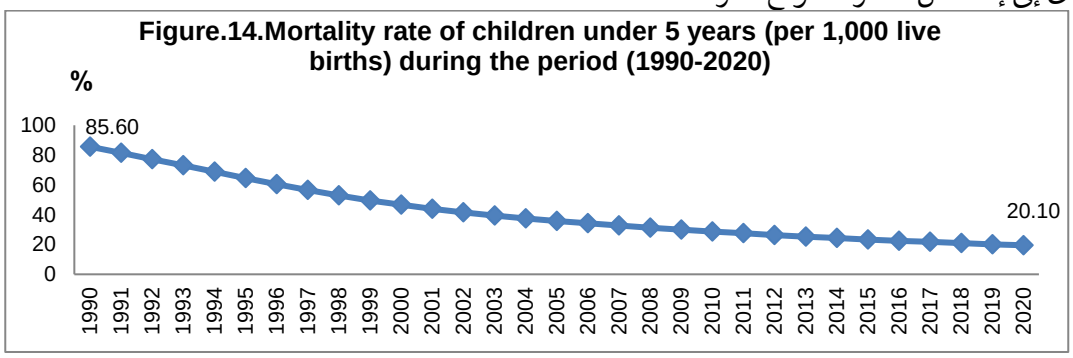

- **زيادة الديون والقروض الفردية:** لسد الضروريات والحاجات الإستهلاكية ، الشكل رقم (15)

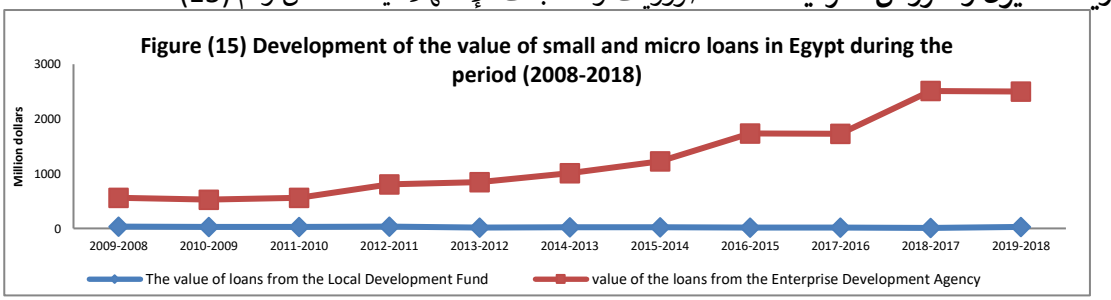

[13] كاميليا محمد حلمى، مفهوم مصطلح تمكين المرأة فى المنشأة، ورشة عمل بعنوان دور المرأة في العمل الخيرى، اللجنة الإسلامية العالمية المرأة والطفل، سبتمبر 2012.

- **زيادة الإستغلال والإحتكار**: بسبب الفقر يكون الفقراء غير قادرين على المنافسة، فيخضعون للشروط التعسفية للأغنياء والشركات الإحتكارية.
- **إنخفاض مستوى الإنتاج:** نتيجة عدم قدرة الفقراء على إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج، يتم الإعتماد على الوسائل البدائية، مما يؤدى إلى إنخفاض الدخل والإستثمار، والإدخار، ونصيب الفرد من الناتج القومى.

أثر الفقر على المجتمع :

- يمكن للفقر أن يهدد إستقرار الدولة، للفقر أثره فى زيادة الجرائم فالبيئة التى فيها الفقر والبطالة هى البيئة التى تكثر فيها الجرائم .
- تبعية الشعوب الإقتصادية للدول والشعوب المانحة للقروض والديون، وما يترتب عليها من آثار سلبية.

النموذج:

أولا : تحديد بعض المتغيرات الإقتصادية التى تؤثر فى ظاهرة الفقر:

تتضمن المتغيرات المستقلة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى مصر، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولى) ، نسبة البطالة من إجمالى القوى العاملة، معدل التضخم، أسعار المستهلك (سنوى)، نسبة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلى الإجمالى، نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى، الإئتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالى الناتج المحلى) ، سكان المناطق الريفية (% من إجمالى عدد السكان)، نسبة الإعالة العمرية (% من السكان فى سن العمل)، الوردات الغذائية (% من واردات البضائع)، نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 ولادة حية)، العمر المتوقع عند الولادة، نسبة الإنفاق الإستهلاكى النهائى العائلى من الناتج المحلى الإجمالى، إستخدام الطاقة (كجم/النفط للفرد).

- **إختيار أفضل معادلة تمثل ظاهرة الفقر فى مصر:** تم إستخدام الإنحدار المتعدد والإنحدار المتدرج (Stepwise backward)، حيث تعد من أفضل الطرق لإختيار معادلة الإنحدار مقارنة بطريقة الحذف العكسى أو الخلفى (The Backward elimination procedure) ، وطريقة الإختيار المباشر أو الأمامى (Forward Selection Procedure) لوجود علاقات قوية بين جميع المتغيرات التفسيرية بالنموذج لتقدير هذا النموذج، وجد أن أهم المتغيرات المؤثرة على ظاهرة الفقر فى مصر خلال الفترة 1990-2019 من خلال إستخدام الإنحدار المتدرج تتمثل فى معدل البطالة، إجمالى (% من إجمالى القوى العاملة)، نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولى)، الإئتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالى الناتج المحلى).

Table. 6. The most important independent variables affecting the phenomenon of poverty in Egypt during the period 1990-2019 using Stepwise regression.

Notes	Figure	Statement
unemployment rate, total (% of the total labor force) during the period 1990-2020, was characterized by fluctuations, up and down. It increased from about 9.38% in 1990/1991 to about 11.85% in 2011/2012, then decreased to about 7.84% (% of the total labor force) in 2019. / 2020, with an annual average of about 10.2% (% of the total workforce).	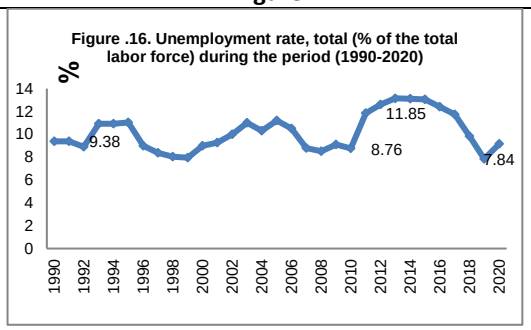	Unemployment rate, total (% of total labor force) During the period (1990-2020):
The percentage of domestic credit extended to the private sector (% of GDP) increased during the period (1990-2020), from about 25.53% in 1990/1991 to about 54.93% in 2001, then decreased to about 24.0% in 2019/2020. , with an annual average of about 36.85%.	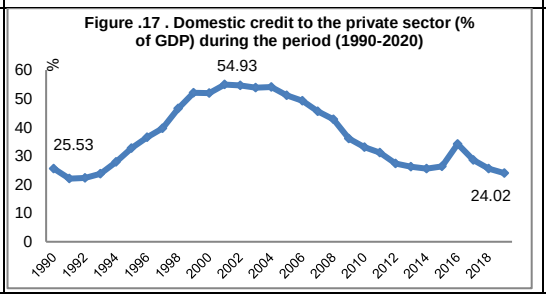	Domestic credit provided to the private sector (% of GDP) during the period(1990-2020):

The average per capita GDP increased during the period (1990-2020), as it ranged between a minimum of about $3,711 in 1990/1991, and a maximum of about $12,260 in 2020, with an annual average of about $7,541.	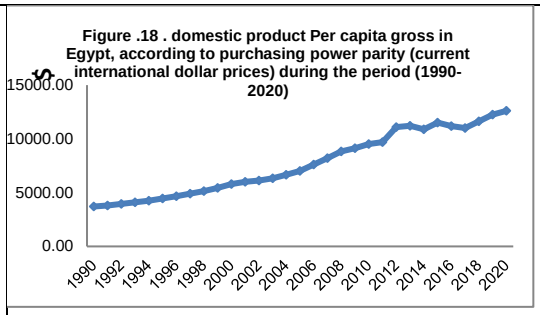	Per capita gross domestic product in Egypt, according to purchasing power parity (current international dollar prices) during the period (1990-2020)

Source: World Bank data, World Bank/indicators data.albankaldawli.org/.

تحليل النتائج:

تم الإعتماد على بيانات البنك الدولى مع إمكانية تقدير بعض السنوات المفقودة، ووجد أن الصورة اللوغاريتمية المزدوجة (كوب دوجلاس)؛ هى أفضل الصور الرياضية للنموذج المستخدم من حيث المنطق الإقتصادى والمعنوية الإحصائية،

Ln pov = 1.307 –.0.387ln Dcps**+ 0**.384 ln UNEMP **+ 0**.264 ln **Gdp**

(2.577**)** **(**-6.831**)**** **(**2.915**)**** **(**5.418**)****

F = 31,220 ** DW = 0,812 R^2 = 0,818

- إتضح من نتائج التقدير أن النموذج ككل يتسم بالمعنوية الإحصائية عند مستوى المعنوية0,01، كما أظهرت النتائج أن جميع المعلمات المقدرة معنوية إحصائيا، كما يؤكد ذلك إختبار مستوى المعنوية الدقيق P-Value. كما أظهرت نتائج الدالة المقدرة إرتفاع القوة التفسيرية الكلية للنموذج حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 حوالى 0,82%، أى أن حوالى 82% من التغيرات فى نسبة الفقر ترجع للعوامل التى يتضمنها النموذج المقدر، والنسبة الباقية ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار، وقد ثبتت معنوية النموذج المستخدم للقياس بصفة عامة وفقاً لقيمة (F).
- توجد علاقة عكسية بين الإئتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالى الناتج المحلى) (Dcps) ومعدل الفقر، أى أنه بزيادة (Dcps) بوحدة واحدة سوف يؤدى ذلك إلى إنخفاض معدلات الفقر فى مصر بحوالى (0,39).
- نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى: الإشارة موجبة أى أنه بزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية للدولار الأمريكى بمقدار وحدة واحدة سنوياً، سيؤدى إلى زيادة نسبة الفقر بحوالى 0,26%، ما يعكس عدم وجود عدالة فى توزيع الدخل القومى، حيث تتحقق عدالة توزيع الدخل القومى إذا كانت العلاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والفقر حيث يعبر متوسط الدخل المرتفع عن نجاح خطط التنمية، غير أن النجاح الأكبر هو عدالة توزيع هذا الدخل بين أفراد المجتمع.
- توجد علاقة طردية معنوية بين معدل البطالة (UNEMPR) ومعدل الفقر فى مصر، حيث أن زيادة معدل البطالة بنسبة 1% تؤدى إلى الزيادة فى معدل الفقر بنسبة 0,38%، نتيجة عدم وجود فرص عمل وإرتفاع معدلات البطالة سيؤدى إلى إرتفاع معدل الفقر فى مصر.

السياسات والإجراءات المتبعة للحد من الفقر فى مصر:

أولاً :الوزارات والمؤسسات الحكومية: مثل وزارات التضامن الاجتماعى والتخطيط والتنمية الإقتصادية والقوى العاملة والتنمية المحلية والمالية، بالإضافة إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والقطاع المصرفى وغيرها من المؤسسات الحكومية، تستهدف الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/2018-2022/21[14]،انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر من حوالى 27,8٪ عام 2015 إلى حوالى 24,5٪ عام 2019/2018، ثم إلى حوالى 22٪ عام 2022/2021، بالإضافة إلى الحد من التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بين مختلف أقاليم الجمهورية، بحيث لا تتعدى الفجوة فى معدلات الفقر (20) نقطة مئوية فيما بين المحافظات، وزيادة مشاركة الإناث والشباب فى قوة العمل لتضييق الفجوة النوعية والعمرية فى معدلات البطالة، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى حوالى 2٪ عام 2022/2021، وتنمية الطاقة الإستيعابية لسوق العمل لتوفير حوالى 900 ألف فرصة عمل سنوياً، لخفض معدلات البطالة إلى حوالى 8,4% عام 2022/2021، وخفض معدل النمو السكانى إلى حوالى 2,1٪ عام 2022/2021، وخفض نسبة الأمية إلى أقل من حوالى 20٪ عام 2022/2021، فضلاً عن تحقيق إستقرار الأسعار بحيث ينخفض معدل التضخم العام إلى حوالى 8,5٪ فى نهاية الخطة، ومن أهم جهود

[14] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/18- 2022/21، مصر، 2018 .

الحكومة لتحقيق الحماية الإجتماعية للفقراء والحد من الفقر البرامج الإجتماعية للحكومة المصرية ضمن أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 جدول رقم (7) .

Table 7. Strategic Objectives of Egypt's Vision 2030

indicator	Actual 2013/2012	Targeted year 2020	Targeted Year 2030
Percentage of the number of poor at the national poverty line (%)	%26,3	%23	%15
The geographical gap in the percentage of the population living below the poverty line	%17	%10	%5
Percentage of female-headed households living below the poverty line	%26,3	%12	%0
The percentage of the population living below the extreme poverty line	%4,4	%2,5	%0
value of fuel subsidies (billion pounds)	126,2	0	0

Sources National Voluntary Review On The Sustainable Development Goals, Egypt, 2016.

يوضح الجدول رقم (8) الموارد المالية المخصصة بالمليون جنيه من قبل الحكومة لبرامج الحد من الفقر خلال الفترة (2015/ 2016 - 2018 /2019).

Table 8. Egyptian government Financial resources for poverty reduction programs by the during the period (2015/2016-2018/2019)(million pounds)

Statement	Total Subsidy, grants and social benefits	total expenditure	The percentage of government financial resources direct to poverty reduction programmes
2016/ 2015	285544	86774	%32,20
2017/ 2016	276719	1031941	%26,80
2018/ 2017	329379	1244408	%26,50
2019/ 2018	328291	1424020	%23,10

Source: Ministry of Finance, General Budget 2016/2017

ومن أهم تلك البرامج الآتى:

شبكات الأمان الإجتماعى: تتعدد وتتنوع أشكال الحماية الإجتماعية التى تقدِّمها وزارة التضامن الإجتماعى لتشمل المساعدات الإجتماعية، والتى تأخذ شكل معاشات شهرية مثل الضمان الإجتماعى ومعاش تكافل وكرامة، وتوجه للأسر الأكثر إحتياجًا، يضاف إليها إما مساعدات شهرية وإما سنوية خاصة بالأطفال، من أجل ضمان إستمرارهم فى التعليم، فضلًا عن إستحقاقات المعاقين وغيرهم من الفئات الأكثر إحتياجًا. وقد بلغ عدد المستفيدين من الدعم النقدى فى عام 2020 بكل أشكاله حوالى 3,8 مليون أسرة.

المشروع القومى لتطوير قرى الريف المصرى (حياة كريمة)[15]: منذ عام 2019 تم تدشين المبادرة الرئاسية حياة كريمة ، هدفها تحقيق العدالة المكانية، وهو هدف من الأهداف الرئيسة لرؤية مصر 2030، بالإشتراك بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، والقطاع الخاص والمجتمع المدنى"، لتحسين مستوى المعيشة والإستثمار فى البشر فى قرى الريف المصرى البالغة 4600 قرية، ويبلغ إجمالى المستفيدين 58 مليوناً، وبتكلفة إجمالية قدرها 700 مليار جنيه، بالإضافة إلى تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية والعمرانية خلال الفترة 2020 – 2023، فضلاً عن تحسين جودة خدمات التنمية البشرية "التعليم، الصحة،...الخ)، وتحقيق التنمية الإقتصادية والتشغيل وتتضمن الشمول المالى، قروض للمشروعات الصغيرة، تدريب وتأهيل مهنى، مجمعات صناعية/ تنمية زراعية وسمكية.

برامج الدعم الغذائى: بدأ نظام دعم الفقراء فى مصر منذ عام ١٩٤١[16]، إستوردت الحكومة الدقيق والقمح من أستراليا، لإرتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب الحرب العالمية الثانية، وقامت ببيعها بأسعار مخفضة فى منافذ حكومية. ثم شمل جميع المواطنين، بإستخدام نظام البطاقة التموينية لتوزيع السلع على المستهلكين شهرياً، وإستمر هذا الوضع فى مصر

[15] هويدا عدلى ،مشروع تطوير القرية المصرية" آفاق وتحديات هيكلية، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، آفاق إستراتيجية، العدد (3) يونيو2021.

[16] وائل جمال، سياسات الدعم قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربى للدراسات،2011، ص5-7.

حتى الآن، وبلغ عدد المستفيدين من دعم رغيف العيش، ودعم السلع التموينية حوالى 71 و 63,6 مليون مواطن عام 2021 و2022 على الترتيب، كما إزدادت قيمة دعم رغيف العيش والسلع التموينية الأساسية من حوالى 87,2[17] مليار جنيه عام 2022/2021، مقارنةً بحوالى 84,5 مليار جنيه عام 2021/2020 بزيادة تمثل حوالى 3,2%، كما إزداد الدعم النقدى الشهرى للفرد على بطاقات التموين من 18 جنيه فى يوليو عام 2016 إلى 21 جنيه فى نوفمبر 2016، وبلغ الدعم النقدى الشهرى 50 جنيه حالياً، ويستفيد من نظام بطاقات التموين المطبّق فى مصر ما يقرب من 69 مليون نسمة، بينما يستفيد قرابة 79 مليون نسمة من منظومة دعم رغيف الخبز، الشكل رقم (19).

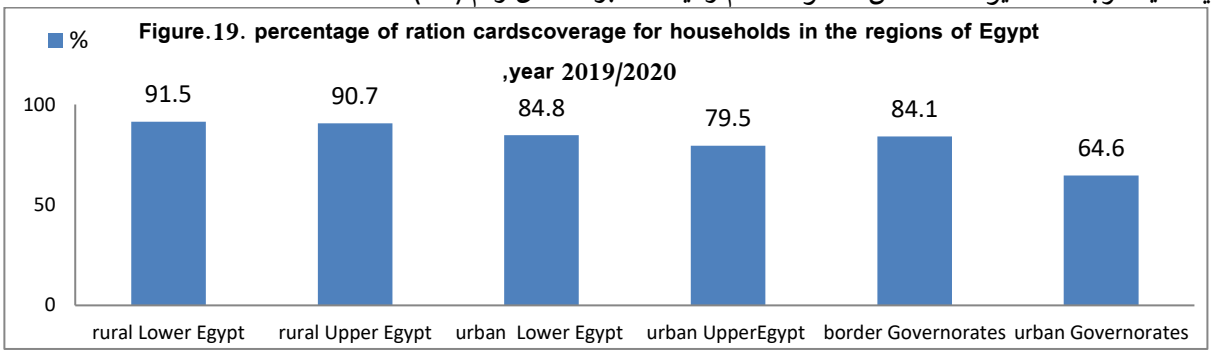

برنامج الدعم النقدى المشروط تكافل وكرامة[18]: بدأ برنامجى تكافل وكرامة عام 2015، بقيمة بلغت حوالى 6,7 مليار جنيه عام 2015/2014، وبلغ عدد المستفيدين حوالى 2,5[19] مليون أسرة تتضمن 9,3 مليون مواطن، 86٪ منهم إستفاد ببرنامج تكافل و14٪ ببرنامج كرامة ، إزدادت قيمة الدعم النقدى تكافل وكرامة إلى حوالى 19 مليار جنيه عام 2021/2020، وبلغ عدد المستفيدين إلى حوالى 3 مليون و370 ألف أسرة عام 2021/2020، تشمل حوالى 14 مليون مواطن من جميع محافظات الجمهورية. وقد نجح برنامج تكافل الفقر فى خفض نسبة الفقراء تحت خط الفقر الأول (1,90$)، تحت **خط الفقر الوطنى** بنسبة حوالي 11%، 8%[20] على الترتيب. كما إزداد إستهلاك المستفيدين من الطعام، وبالأخص الفاكهة واللحوم.

هذا، بالإضافة إلى برنامج فرصة ، برنامج "مستورة" للتمويل متناهى الصغر، برنامج إثنين كفاية، برنامج سكن كريم، برنامج دعم الإسكان الإجتماعى، مبادرة مراكب النجاة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، كما قامت الدولة ممثلة فى وزارة التضامن الإجتماعى بدعم المشروعات المتناهية الصغر للحد من الفقر فى المناطق الريفية.

ثانياً: المؤسسات غير الحكومية: يرتبط زيادة عدد المؤسسات غير الحكومية بإحتياجات المجتمع مثل البطالة والفقر، فقد إنتشرت الجمعيات الأهلية فى مصر منذ منتصف السبعينيات، للإهتمام بالفئات المحرومة والفقيرة ومن هذه الجمعيات الجمعية الخيرية الإسلامية 1878 وجمعية المساعى الخيرية القبطية 1881 ، ومن أبرز هذه الجمعيات بنك الطعام وجمعية الأورمان. وجمعية "تنمية المجتمع المحلى، كاريتاس"، والتي تقدم قروض بنسبة فائدة بسيطة جداً للأفراد ليقوموا بإستثمارها فى مشروعاتهم الخاصة التى يرغبون فيها مثل: مشروعات شباب الخريجين حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية المسجلة فى وزارة التضامن الإجتماعى عام 2012 (37,500 ألف) جمعية أهلية، إزداد إلى (43,500 ألف) جمعية ومؤسسة أهلية فى عام 2013. كما إزداد إلى 50,572 ألف جمعية أهلية 2019.

ثالثاً :المؤسسات الأممية والدولية: تعد المنح والمعونات الدولية من أهم الآليات والمصادر التمويلية المساعدة للدولة وأجهزتها فى الحد من مشكلة الفقر وتتضمن توجيه المساعدات المباشرة سواء عينية أو نقدية للفقراء، وتحسين البيئة التى يعيش بها الفقراء من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية ،...الخ، بالإضافة إلى منح القروض لإقامة مشروعات لتوفير عائد وخلق فرص عمل. مثل برنامج الغذاء العالمى (WFP)، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، البنك الدولى. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP، واليونيسيف UNICEF، وبرنامج السكان العالمى UNFPA، هيئة التعاون الدولى اليابانية (Jika)، وكالات التنمية الدولية،...الخ.

رابعاً :القطاع الخاص: تتمثل أهمية القطاع الخاص بشكل أساسى من آثاره المباشرة فى توفير فرص عمل، وزيادة الدخول، والضرائب مما يساهم فى الخروج من دائرة الفقر، لذا إتجهت العديد من الوزارات المصرية إلى الشراكة مع القطاع الخاص

---

[17] المصدر : وزارة المالية , بيانات الموازنة العامة للفترة (2022/2021-2021/2020).

[18] هويدا عدلى ، مشروع تطوير القرية المصرية ..آفاق وتحديات هيكلية، آفاق إستراتيجية، العدد (3) يونيو 2021

[19] https: //www.moss.gov.eg

[20] وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية، تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار، 2021.

في العديد من مشروعاتها للحد من الفقر ومساعدة الفقراء فى كافة المناطق والقطاعات، مثل وزارة الإسكان والمرافق[21] التى قامت بطرح مشروعين بنظام الـ B.O.T لتوفير مياه للشرب بمنطقتين من مناطق التنمية الجديدة هما منطقة شرق بورسعيد وجنوبى السويس، وساهم القطاع الخاص فى التمويل بنسبة بلغت حوالى 75,2% من إجمالى إستثمارات الكهرباء والمياه والغاز الطبيعى، وساهم بنسبة بلغت حوالى 75,6% من إجمالى إستثمارات التشييد والبناء فى عام 2002 / 2003، أى أن القطاع الخاص هو صاحب النصيب الأكبر فى توليد التمويل اللازم، كما قامت الحكومة بإشراك القطاع الخاص فى تطوير العشوائيات[22] مثلما حدث فى عزبة المطار بالإسكندرية فقد قام القطاع الخاص بالإستفادة من الأرض مقابل توفير مساكن خارج المدينة، وإصدار شهادة أمان من جانب شركة مصر للتأمين بهدف توفير تغطية تأمينية للفئات المهمشة والعمالة المؤقتة والموسمية والمرأة المعيلة والشرائح ذات الدخول المحدودة منذ مارس 2018.

السياسات المقترحة للحد من الفقر وآليات التخفيف للمساهمة فى تحجيم الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين:

تصور مقترح للحد من الفقر فى مصر: بناءاً على نتائج البحث حيث يمكن وضع تصور مقترح للحد من الفقر فى مصر فيما يلي:

التصور العلمى المقترح للحد من الفقر فى مصر: تؤكد الدراسات أن الفقر آفة إقتصادية وإجتماعية تضعف البنيان الإنتاجى للدولة إذا لم يتم التصدى لها ومعرفة أسبابها، ووضع الحلول الكفيلة بالحد منها. وهذا يؤكد على ضرورة التركيز على جميع العناصر من أفراد وأساليب وتنظيمات وعلاقات وتفاعلات.

أهداف التصور المقترح : الهدف الرئيسى: الحد من الفقر، **الأهداف الفرعية** للتصور المقترح تعتمد على أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030.

أهداف التصور المقترح: يهدف التصور المقترح إلى: بناء رأس مال بشرى كفؤ ويمتلك مقومات توفير حياة كريمة والحفاظ عليها - تنمية الوعى بضرورة تضافر وتكامل جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية والقطاع الخاص فى إستيعاب وخلق فرص عمل للفقراء - التوعية بضرورة إستحداث برامج للحد من الفقر مع توضيح آليات التنفيذ - توفير مصادر التمويل المختلفة وإتاحتها بشروط ميسرة.

أهمية التصور المقترح: تعزيز روح المواطنة والإنتماء - توفير فرص عمل للجميع تستثمر القدرات مع الأخذ فى الإعتبار الفروق الفردية بين الأفراد إستجابةً للحاجات المجتمعية - زيادة عدد المشروعات المنتجة وتقليل الإستيراد والإعتماد على الذات - تحقيق التنسيق بين المؤسسات المعنية بالحد من الفقر.

محاور التصور المقترح: يعد الدعم ضرورة حالياً ومستقبلاً للفقراء، وخصوصاً الدعم العينى "المساعدات الغذائية" - تنمية المهارات والتدريب لمواكبة سوق العمل مثل التدريب فى مجال الكمبيوتر حتى يستطيع غير العاملين مساعدة أنفسهم، ودفع عجلة التنمية والحد من الفقر خاصة فى الفترة القادمة - توفير التمويل الأصغر والتوعية بأهميته - الإنضمام إلى المؤسسات فى القرية(جمعيات التعاونية الزراعية، وغيرها).

آليات تنفيذ التصور المقترح : تختلف الآلية اللازمة للتنفيذ المقترحة وفقاً للمرحلة التى يمر بها المجتمع، الشكل رقم (17) فيمكن تحديد آليات الحد من الفقر، فيما يلى: خلق فرص العمل مع التركيز على نوعيتها - تحسين الإستعداد لسوق العمل من خلال الإهتمام بتنمية المهارات، وتطوير وزيادة البرامج والدورات التدريبية المؤهلة - زيادة كفاءة منظومة الحماية الإجتماعية من خلال التحديد الدقيق للفئات المستحقة وتوفير الدعم المادى والمعنوى المناسب - التوسع فى تمويل الفئات الفقيرة والمهمشة والبحث عن مصادر بديلة للتمويل، مما يؤهله للإنضمام للمؤسسات بالقرية ويعزز تقديره لقدراته ولذاته.

---

[21] محمد محمود عبدالله يوسف، مصادر تمويل الإستثمارات البلدية فى مجالات التخطيط العمرانى والحركة والنقل ومدى تطور هذه الإستثمارات في مصر، ندوة التخطيط العمرانى وقضايا الحركة والمرور والنقل فى المدن العربية، حماة، سورية، سبتمبر 2005م، ص 119.

[22] العشوائيات: الحل الأهلى لمشكلة الإسكان، ممدوح الولى، نوفمبر 2008م، ندوة كارثة العشوائيات وإمتهان الحق فى الحياة.

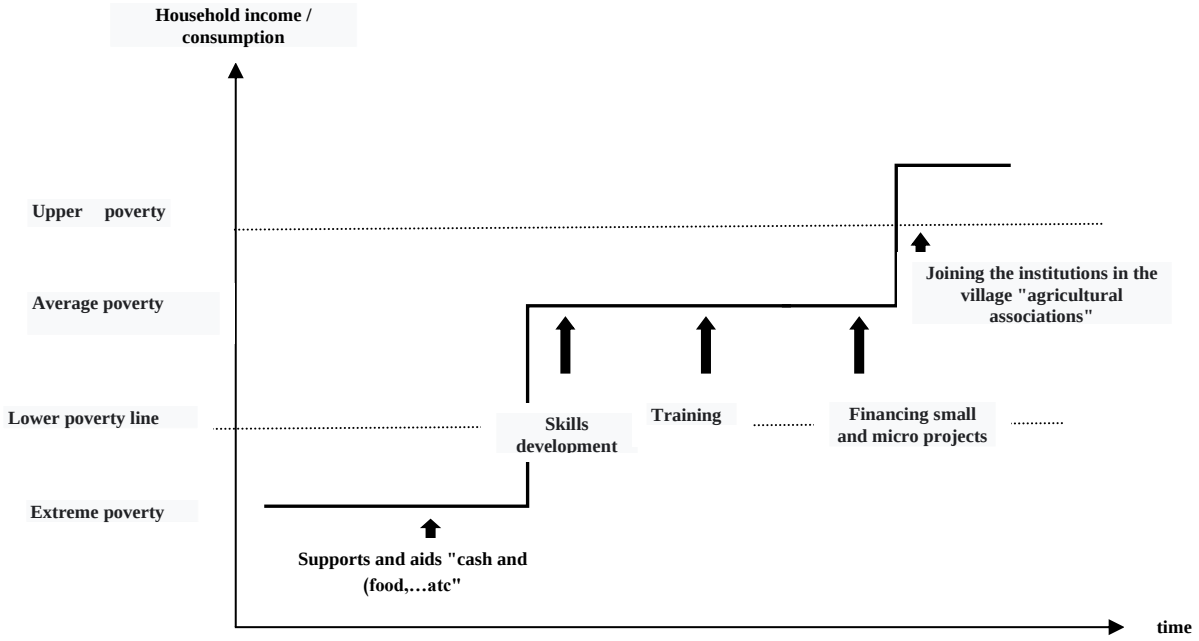

Fig. 20. A proposed to reduce poverty.

التوصيات: في ضوء النتائج البحثية والتصور المقترح يوصى البحث بإعادة دراسة السياسات التى تم إنتهاجها فى مواجهة مشكلة الفقر من خلال الآتى:

- الإهتمام بالتعليم والنهوض به كماً وكيفاً وخصوصاً بمحافظات الصعيد، ومكافحة البطالة وتعزيز برامج التدريب المهنى وخاصةً فى ريف مصر ، من خلال المواءمة بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل .
- التقويم المستمر لبرامج الحماية الإجتماعية للتأكد من فعاليتها فى الحد من الفقر، وحماية العمال الغير دائمين أثناء الحروب والثورات والأوبئة مثل جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى التوسع فى برامج تأهيل الأسر المنتجة لمساعدة أصحاب الدخول المنخفضة على تسويق منتجاتهم من خلال إقامة معارض محلية وخارجية، وفتح أسواق لتسويق منتجات الشباب .
- التوسع فى برامج الإقراض للأنشطة الإنتاجية من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتمويل المشروعات لتوليد الدخل للطبقة الفقيرة.
- الإهتمام بالمشروعات الصغيرة كحل لمشكلة الفقر، وتوفير دورات تدريبية لأفراد الأسر الفقيرة العاطلين وتدريبهم وتعليمهم على حرف صغيرة ومختلفة بهدف زيادة الدخل وبالتالى خفض مستوى الفقر، وتحسين مستوى معيشتهم.
- ضرورة إعادة النظر فى سياسة الدعم بحيث تستهدف الأسر الفقيرة مثل دعم أسعار المستهلك، البطاقة التموينية، ودعم المحروقات، وعدم التعدى على الأراضى الزراعية .
- تفعيل دور التعاونيات بأنواعها المختلفة خاصةً الزراعية لمساهمتهم فى تنظيم العمل وتوجيهه.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- شوقى امين عبدالعزيزسليم، دراسة اقتصادية لمستويات وتوزيعات الدخول المزرعية فى بعض محافظات جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، المجلد 86، العدد(3)،2008.
- محمد محمود عبدالله يوسف، مصادر تمويل الإستثمارات البلدية فى مجالات التخطيط العمرانى والحركة والنقل ومدى تطور هذه الإستثمارات فى مصر، ندوة التخطيط العمرانى وقضايا الحركة والمرور والنقل فى المدن العربية، حماة – سورية، سبتمبر 2005م، ص 119.
- مصطفى يونسى، تحليل ظاهرة الفقر فى الجزائر وأساليب الحد منه (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات الإقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد (18)، العدد (1)، 2020، ص 53-67.
- ممدوح الولى، العشوائيات: الحل الأهلى لمشكلة الإسكان، ندوة كارثة العشوائيات وإمتهان الحق فى الحياة، نوفمبر 2008.

- وائل جمال، سياسات الدعم قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربى للدراسات،2011، ص5-7.
- هويدا عدلى ، مشروع تطوير القرية المصرية .. آفاق وتحديات هيكلية، آفاق إستراتيجية، العدد (3) يونيو 2021.
- كاميليا محمد حلمى ، مفهوم مصطلح تمكين المرأة فى المنشأة، ورشة عمل بعنوان دور المرأة فى العمل الخيرى، اللجنة الإسلامية العالمية المرأة والطفل، سبتمبر 2012.
- الجريدة الرسمية، العدد 37 مكرر (ج) فى 17 سبتمبر سنة 2014.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك عام2015/2014.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك 2020/2019.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام، مارس 2018.
- الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير العربى للتنمية المستدامة، العدد الأول، 2015.
- البنك الدولى، مؤشرات التنمية فى العالم، https://data.albankaldawli.org/indicator.
- تقرير البنك الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى 2018/2011.
- https: //www.moss.gov.eg
- وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية، تقرير التنمية البشرية فى مصر2021، التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار ، 2021.
- وزارة المالية، بيانات الموازنة العامة للفترة (2022/2021-2021/2020).
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/2018-2022/2021، مصر، 2018 .

المراجع باللغة الأجنبية:

- H. El Laithy, «The Gender Dimension of Poverty in Egypt,» (A Background paper prepared for the Egyptian National Report on Women, Egypt, 2000), p. 9.
- National Voluntary Review On The Sustainable Development Goals, Egypt, 2016.
- United Nations, «Poverty in Focus, What is Poverty?: Concepts & Measures,» (International Poverty Centre, 2006), pp. 13-14, <http://econpapers.repec.org/paper/ipcifocus/9.htm>.
- World Bank, World Development Report, 1990 (Oxford: Oxford University Press, 1990).
- WHO, Monitoring health for the SDGS, world health statistics, 2020, annex 2, part 3.

Copyright: © 2022 by the authors. Licensee EJAR, EKB, Egypt. EJAR offers immediate open access to its material on the grounds that making research accessible freely to the public facilitates a more global knowledge exchange. Users can read, download, copy, distribute, print or share a link to the complete text of the application under Creative Commons BY-NC-SA International License.